

الإمام عبد الحليم محمود.. ثراء العلم وزهد الدنيا



الثلاثاء 14 سبتمبر 2021 02:48 ص

بقلم: الشيخ محمد عبد الوهاب*

وُلد عبد الحليم محمود في قرية أبو أحمد من ضواحي مدينة بلبس بمحافظة الشرقية في (2 من جمادى الأولى سنة 1328هـ = 12 من مايو 1910م)، ونشأ في أسرة كريمة مشهورة بالصلاح والتقوى، وكان أبوه ممن تعلم بالأزهر لكنه لم يكمل دراسته فيه.

بعد أن أكمل الصبي حفظ القرآن الكريم التحق بالأزهر، وحصل على الشهادة العالمية سنة (1351هـ = 1932م) ثم سافر على نفقته الخاصة لاستكمال تعليمه العالي في باريس، ونجح في الحصول على درجة الدكتوراه في التصوف الإسلامي، عن الحارث المحاسبي في سنة (1359هـ = 1940م).

وبعد عودته إلى مصر عمل مدرسًا لعلم النفس بكلية اللغة العربية، وتدرّج في مناصبها العلمية حتى عيّن عميدًا للكلية سنة (1384هـ = 1964م)، ثم اختير عضوًا في مجمع البحوث الإسلامية، ثم أمينًا عامًا له، ثم اختير وكيلًا للأزهر سنة (1390هـ = 1970م) ثم وزيرًا للأوقاف وشئون الأزهر، وللشيخ أكثر من 60 مؤلفًا في التصوف والفلسفة، بعضها بالفرنسية، ومن أشهر كتبه: أوروبا والإسلام، والتوحيد الخالص أو الإسلام والعقل، وأسرار العبادات في الإسلام.

تولى الشيخ عبد الحليم محمود مشيخة الأزهر في ظروف بالغة الحرج، وذلك بعد مرور أكثر من 10 سنوات على صدور قانون الأزهر سنة (1381هـ = 1961م)؛ الذي توسّع في التعليم المدني ومعاهده العليا، وألغى جماعة "كبار العلماء"، وقلّص سلطات شيخ الأزهر، وغلّ يده في إدارة شئونه، وأعطاهها لوزير الأوقاف وشئون الأزهر، وهو الأمر الذي عجلّ بصدام عنيف بين محمود شلتوت، شيخ الأزهر الذي صدر القانون في عهده وبين تلميذه الدكتور محمد البهي؛ الذي كان يتولّى منصب وزارة الأوقاف، وفشلت محاولات الشيخ الجليل في استرداد سلطاته، وإصلاح الأوضاع المقلوبة.

ولم يكن أكثر الناس تفاؤلًا يتوقع للشيخ عبد الحليم محمود أن يحقق هذا النجاح الذي حققه في إدارة الأزهر، فيسترد للمشيخة مكانتها ومهابتها، ويتوسع في إنشاء المعاهد الأزهرية على نحو غير مسبوق، ويجعل للأزهر رأيًا وبيانًا في كل موقف وقضية؛ حيث أعانه على ذلك صفاء نفس ونفاذ روح، واستشعار المسؤولية الملقاة على عاتقه، وثقة في الله عالية، جعلته يتخطى العقبات ويذل الصعاب.

بدأت بؤادر الإصلاح واضحة في سلوك الشيخ عبد الحليم محمود بعد توليه أمانة مجمع البحوث الإسلامية؛ الذي حلَّ محلَّ جماعة كبار العلماء، فبدأ بتكوين الجهاز الفني والإداري للمجمع من خيار رجال الأزهر، وتجهيزه بمكتبة علمية ضخمة استغلَّ في تكوينها صداقاته وصلاته بكبار المؤلفين والباحثين وأصحاب المروءات.

وعمل الشيخ على توفير الكفايات العلمية التي تتلاءم ورسالة المجمع العالمية، وفي عهده تمَّ عقد مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية، وتوالى انعقاده بانتظام، كما أُنقِص المسئولين بتخصيص قطعة أرض فسيحة بمدينة نصر؛ لتضمَّ المجمع وأجهزته العلمية والإدارية، ثم غني بمكتبة الأزهر الكبرى، ونجح في تخصيص قطعة أرض مجاورة للأزهر لتقام عليها.

وأثناء توليه وزارة الأوقاف غني بالمساجد عناية كبيرة، فأنشأ عددًا منها، وضمَّ عددًا كبيرًا من المساجد الأهلية، وجَدَّد المساجد التاريخية الكبرى، مثل جامع عمرو بن العاص أقدم المساجد في إفريقيا، وأوكل الخطبة فيه إلى الشيخ محمد الغزالي، فدبَّت فيه الروح، وعادت إليه الحياة بعد أن اغتالته يد الإهمال، وتدفقت إليه الجماهير من كل صوب وحذب، وأنشأ بمساجد الوزارة فصولًا للتقوية ينتفع بها طلاب الشهادتين الإعدادية والثانوية جذبت آلافًا من الطلاب إلى المساجد وربطتهم بشعائر دينهم الحنيف.

ورأى أن للوزارة أوقافًا ضخمة تدرّ ملايين الجنيهات أخذها الإصلاح الزراعي لإدارتها لحساب الوزارة، فلم تعد تدرّ إلا القليل، فاستردَّها من وزارة الإصلاح الزراعي، وأنشأ هيئة كبرى لإدارة هذه الأوقاف لتدرّ خيراتها من جديد، وعلم أن هناك أوقافًا عدت عليها يد الغصب أو النسيان، فعمل على استرداد المعتصب، وإصلاح الخرب.

استعادة هيئة الأزهر وشيخه

صدر قرار تعيين الشيخ عبد الحليم محمود شيخًا للأزهر في (22 من صفر 1393هـ = 27 من مارس 1973م)، وكان هذا هو المكان الطبيعي الذي أعدته الأقدار له، وما كاد الشيخ يمارس أعباء منصبه وينهض بدوره على خير وجه حتى بوغت بصدور قرار جديد من رئيس الجمهورية في (17 من جمادى الآخرة 1394هـ = 7 من يوليو 1974م) يكاد يجرد شيخ الأزهر مما تبقى له من اختصاصات ويمنحها لوزير الأوقاف وشئون الأزهر، وما كان من الشيخ إلا أن قدَّم استقالته لرئيس الجمهورية على الفور، معتبرًا أن هذا القرار يغصُّ من قدر المنصب الجليل ويعوّقه عن أداء رسالته الروحية في مصر والعالم العربي والإسلامي.

روجع الإمام في أمر استقالته، وتدخَّل الحكماء لإنثائه عن قراره، لكنَّ الشيخ أصرَّ على استقالته، وامتنع عن الذهاب إلى مكتبه، ورفض تناول راتبه، وطلب تسوية معاشه، وأحدثت هذه الاستقالة دوًيًا هائلًا في مصر وسائر أنحاء العالم الإسلامي، وتقدم أحد المحامين الغيورين برفع دعوى حسيبة أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ضد رئيس الجمهورية ووزير الأوقاف، طالبًا وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية.

وإزاء هذا الموقف الملتهب اضطرَّ أنور السادات إلى معاودة النظر في قراره، ودراسة المشكلة من جديد، وأصدر قرارًا أعاد فيه الأمر إلى نصابه، جاء فيه: "شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشغلين بالقرآن وعلوم الإسلام، وله الرياسة والتوجيه في كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية والعربية في الأزهر".

مسئولية شيخ الأزهر

كان الشيخ عبد الحليم يدرك خطورة منصبه، وأنه مسئول عن القضايا التي تتعلق بالمسلمين، وأنه لا ينتظر من أحد توجيهًا إلى النظر في بعض القضايا وغصَّ النظر عن بعضها، فكان للأزهر في عهده رأي ومقال في كل قضية وموضوع يتعلق بأمر المسلمين، فتصدَّى لقانون الأحوال الشخصية الذي حاولت وزيرة الشئون الاجتماعية إصداره دون الرجوع إلى الأزهر، وحرصت على إقراره من مجلس الشعب على وجه السرعة، وكان هذا القانون قد تضمَّن قيودًا على حقوق الزوج على خلاف ما قررته الشريعة الإسلامية.

ولما علم الإمام الأكبر بهذا القانون أصدر بيانًا قويًا حذَّر فيه من الخروج على تعاليم الإسلام، وأرسله إلى جميع المسئولين وأعضاء مجلس الشعب وإلى الصحف، ولم ينتظر صدور القانون بل وقف في وجهه قبل أن يرى النور، لكنَّ بيان الشيخ تأمرت عليه قوى الظلام فصدرت التعليمات إلى الصحف بالامتناع عن نشره، واجتمعت الحكومة للنظر في بيان الشيخ عبد الحليم محمود، ولم تجد مفرًا من الإعلان عن أنه ليس هناك تفكير على الإطلاق في تعديل قانون الأحوال الشخصية، وبذلك نجح الإمام في قتل القانون في مهده.

اقترح البعض في مصر تأليف كتب دينية مشتركة ليدرسها الطلبة المسلمون والمسيحيون جميعًا في المدارس، مبررًا ذلك بتعميق الوحدة الوطنية بين عنصري الأمة، وتقوية الروابط بينهما.

لقي هذا الاقتراح قبولاً بين كبار المسؤولين، وزار وزير التربية والتعليم آنذاك الإمام الأكبر ليستطلع رأيه في هذا الاقتراح، لكنَّ الشيخ العيوري واجه الوزير بغضبة شديدة قائلاً له: "من آذك بهذا؟ ومن الذي طلبه منك؟ إن مثل هذه الفكرة إذا طلبت فإنما توجه إلينا من كبار المسؤولين مباشرة، ويوم يُطلب منا مثل هذه الكتب فلن يكون ردي عليها سوى الاستقالة".

وما كان من الوزير إلا أن استرضى الشيخ الغاضب وقَدَّم له اعتذاراً قائلاً له: "إنني ما جئت إلا لأستطلع رأي فضيلتكم وأعرف حكم الدين، ويوم أن تقدم استقالتك لهذا السبب فسأقدم استقالتني بعدك مباشرة".

المحاكم العسكرية غير مؤهلة

ومن مواقف الشيخ الشجاعة ما أبداه تجاه المحكمة العسكرية التي تصدَّت للحكم في قضية جماعة التكفير والهجرة المصرية، وكانت المحكمة قد استعانت بعدد من علماء الأزهر لإبداء الرأي في فكر هذه الجماعة، غير أن المحكمة لم تسترح لرأيهم، وكررت ذلك أكثر من مرة، وكانت في عجلة من أمرها؛ الأمر الذي جعلها تصدر أحكاماً دون استئناس برأي الأزهر.

ولم تكتف هذه المحكمة بذلك، بل تصمَّن حكمها هجوماً على الأزهر وعلمائه، وقالت: "إنه كان على المسؤولين عن الدعوة الدينية أن يتعهدوا الأفكار بالبحث والتدبر بدلاً من إهمالها وعدم الاعتناء بمجرد بحثها".

ولمزت المحكمة علماء الأزهر بقولها: "ووا أسفاه على إسلام ينزوي فيه رجال الدين في كل ركن هاربين متهربين من أداء رسالتهم أو الإفصاح عن رأيهم أو إبداء حكم الدين فيما يعرض عليهم من أمور، فلا هم أدوا رسالتهم وأعلنوا كلمة الحق، ولا هم تركوا أماكنهم لمن يقدر على أداء الرسالة".

وكانت كلمات المحكمة قاسيةً وغير مسئولة وتفتقد إلى الموضوعية والأمانة، وهو ما أغضب الإمام الأكبر لهذا الهجوم العنيف، فأصدر بياناً امتنعت معظم الصحف اليومية عن نشره، ولم تنشره سوى صحيفة "الأحرار".

وفي هذا البيان اتهم عبد الحليم محمود المحكمة بالتعجل وعدم التثبت، وأنها لم تكن مؤهلة للحكم على هذا الفكر، وأنها تجهل الموضوع الذي تصدَّرت لمعالجته، وكان يجب عليها أن تضم قضية شرعيين يقفون موقفها ويشاركونها المسؤولية، ويتمكّنون من الاطلاع على جميع ظروف القضية ونواحيها فيتمكنون من إصدار الحكم الصحيح.

وانتهم الإمام المحكمة بأنها لم تمكن علماء الأزهر من الاطلاع على آراء هذا التنظيم، أو الاستماع إلى شرح من أصحابه، والاطلاع على جميع الظروف التي أدت بهم إلى هذا الفكر، واكتفت بأن عرضت عليهم المحضر الذي سجَّله النيابة من أقوال ومناقشات، وهذا لا يرقى أن يكون مصدراً كافياً يقوم عليه بحث العلماء، أو أساساً متكاملًا تصدر عليه أحكام.

التوسع في إنشاء المعاهد الأزهرية

تولى الشيخ عبد الحليم محمود مشيخة الأزهر في وقت اشتدَّت فيه الحاجة لإقامة قاعدة عريضة من المعاهد الدينية التي تقلّص عددها، وعجزت عن إمداد جامعة الأزهر بكليانها العشرين بأعداد كافية من الطلاب، وهو الأمر الذي جعل جامعة الأزهر تستقبل أعداداً كبيرةً من حملة الثانوية العامة بالمدارس، وهم لا يتزودون بثقافة دينية وعربية تؤهلهم لأن يكونوا حماة الإسلام.

وأدرك الشيخ خطورة هذا الموقف، فجاب القرى والمدن يدعو الناس للتبرع لإنشاء المعاهد الدينية، فلبَّى الناس دعوته، وأقبلوا عليه متبرعين، ولم تكن ميزانية الأزهر تسمح بتحقيق آمال الشيخ في التوسع في التعليم الأزهرى، فكفاه الناس مئونة ذلك، وكان لصلاته العميقة بالحكام وذوي النفوذ والتأثير وثقة الناس فيه أثر في تحقيق ما يصبو إليه، فزادت المعاهد في عهده على نحو لم يعرفه الأزهر من قبل.

تطبيق الشريعة الإسلامية

ومن أهم دعوات الشيخ دعوته إلى تطبيق الشريعة الإسلامية من ميادين الجهاد التي خاضها في صبر وجلد، داعياً وخطيباً ومحاضرًا ومخاطبًا المسؤولين في البلاد، فكتب إلى كلِّ من رئيس مجلس الشعب ورئيس الوزراء يطالبهما بالإسراع في تطبيق الشريعة الإسلامية، ويقول لهما: "لقد آن الأوان لإرواء الأشواق الطامئة في القلوب إلى وضع شريعة الله بيننا في موضعها الصحيح لبيدنا الله بعسرنا يسرًا وبخوفنا أمناً".

ولم يكتفِ الإمام الأكبر بإلقاء الخطب والمحاضرات وإذاعة الأحاديث، بل سلك سبيل الجهاد العلمي، فكوّن لجنةً بمجمع البحوث الإسلامية لتقنين الشريعة الإسلامية في صيغة مواد قانونية تسهل استخراج الأحكام الفقهية على غرار القوانين الوضعية، فأنتمت اللجنة تقنين القانون المدني كله في كل مذهب من المذاهب الأربعة.

الاهتمام بأمور المسلمين

كان الشيخ عبد الحليم محمود يستشعر أنه إمام المسلمين في كل أنحاء العالم، وأنه مسئول عن قضاياهم، وكان هؤلاء ينظرون إليه نظرة تقدير وإعجاب؛ فهم يعتبرونه رمز الإسلام وزعيم المسلمين الروحي، ولهذا كان يخفق قلب الإمام لكل مشكلة تحدث في العالم الإسلامي، ويتجاوب مع كل أزمة تلمّ ببلد إسلامي.

فقد أصدر بيانًا بشأن الأحداث الدامية والحرب الأهلية في لبنان، دعا فيه الأطراف المتنازعة من المسلمين والمسيحيين إلى التوقف عن إراقة الدماء وتخريب معالم الحياة، وأهاب بزعماء العرب والمسلمين إلى المسارعة في معاونة لبنان على الخروج من أزمته، وفاءً بحق الإسلام وحق الأخوة الوطنية والإنسانية، وقيامًا ببعض تبعات الزعامة والقيادة التي هي أمانة الله في أعناقهم.

ولم يكتفِ الشيخ بذلك، بل أرسل برقيةً إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، يناشده العمل بحسم وعزم على وقف النزيف الدموي الذي أسالته المؤامرات المعادية على أرض لبنان.

الأزمة المغربية الجزائرية

قامت أزمة عنيفة بين المغرب والجزائر بشأن مشكلة الصحراء الغربية التي كانت إسبانيا تحتلها، وأدى الخلاف بينهما إلى مناوشات حربية كادت تتحول إلى حرب عنيفة.

ولما علم الإمام بأخبار هذه التحركات سارع إلى إرسال برقية إلى كلٍّ من ملك المغرب ورئيس الجزائر، ودعاهما إلى التغلب على نوازع الخلاف وعوامل الشقاق والفرقة، وأن يبادرا بتسوية مشكلاتهما وموضوعات الخلاف بينهما بالتفاهم الأخوي والأسلوب الحكيم، وناشدهما باسم الإسلام أن يلغيا السلاح وأن يحتكما إلى كتاب الله.

وأرسل في الوقت نفسه برقية إلى الرئيس السادات، يرجوه التدخل للصلح بين القطرين الشقيقتين، جاء فيها: "تتعلق بزعامتكم قلوب المسلمين من العرب والمسلمين الذين ينتظرون مساعدكم الحميدة في إصلاح ذات البين؛ بمناسبة الصدام المسلح المؤسف بين البلدين الشقيقتين الجزائر والمغرب".

وفي الوقت نفسه أرسل برقيةً إلى ملك المملكة السعودية آنذاك يدعو للتدخل إلى حقن الدماء بين الشقيقتين وفصّ النزاع بينهما، وقد أحدثت هذه البرقيات أصداء قوية، وكانت عاملاً في هدوء الحالة بين الدولتين الشقيقتين.

وفاة الشيخ

لقد كانت حياة الشيخ عبد الحليم محمود جهادًا متصلًا وإحساسًا بالمسؤولية التي يحملها على عاتقه، فلم يركن إلى اللقب الكبير الذي يحمله، أو إلى جلال المنصب الذي يتقلّده، فتحرك في كل مكان يرجو فيه خدمة الإسلام والمسلمين، وأحسن الناس فيه بقوة الإيمان وصدق النفس، فكان يقابل مقابلة الملوك والرؤساء، بل أكثر من ذلك؛ حيث كانت الجموع المحتشدة التي هرعت لاستقباله في الهند وباكستان وماليزيا وإيران والمغرب وغيرها تخرج عن حب وطواعية لا عن سوق وحشد وإرهاب.

وفي ظل هذا النشاط الجرم والرحلات المتتابة لتفقد المسلمين شعر بالآلام شديدة بعد عودته من الأراضي المقدسة فأجرى عملية جراحية لقي الله بعدها في صبيحة يوم الثلاثاء الموافق (15 من ذي القعدة 1397هـ = 17 من أكتوبر 1978م) تاركًا ذكرى طيبة ونموذجًا لما يجب أن يكون عليه شيخ الأزهر.

رحم الله إمامنا، وجزاه الله خيرًا عن الإسلام والمسلمين.

